



Unicons

شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل

للتوافق حول برنامج الإصلاح الإقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (2): القطاع الزراعي

القضايا الرئيسية ومقترحات الإصلاح المطلوبة في القطاع الزراعي

إعداد الورقة:

ب. مأمون إبراهيم ضو البيت

مايو، 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

يونيكونز للإستشارات

نحو غد أفضل

مشروع تشكيل رؤية مشتركة للإصلاح الإقتصادي في السودان

القطاع الزراعي

نحو إصلاحات زراعية لمستقبل أفضل

ب. مأمون إبراهيم ضوالبيت

mdawelbeit@yahoo.com

القضايا الرئيسية ومقترحات الإصلاح المطلوبة في القطاع الزراعي

أولاً: القضايا الرئيسية

- ضعف الأداء العام وضعف حجم المساهمة في الدخل القومي
- ضعف الإنتاجية والإنتاج النباتي والحيواني
- ضعف حجم المساهمة في الصادر
- الهيكل العام لقطاع الزراعة والموارد الطبيعية
- آليات توصيل وتطبيق الإستراتيجيات والسياسات والبرامج
- الصراعات بين الأجهزة التنفيذية في مستويات الحكم والتدخلات الخارجية
- قدرات الكوادر المهنية والإدارية وأزمة القيادة
- عدم كفاية التمويل الزراعي
- تشوهات السياسة المالية لتوفير المدخلات
- أولويات وتكاملية مشروعات البنية التحتية
- الأرض وحيازتها ومشاكل استخداماتها
- تدني كفاءة استخدام الماء
- المشروعات المروية الحكومية الكبرى وأزمات الإصلاح والتطوير
- هيمنة مفاهيم الكفاف وتقليدية أساليب الإنتاج النباتي والحيواني
- التسويق وتقليدية نظمة
- الإستثمار الزراعي وتحدياته
- دور القطاع الخاص في تطوير وتنمية الزراعة

ثانياً: مقترحات الإصلاحات المطلوبة

هذه المقترحات تأتي إكمالاً لتوصيات الورقة الأولى لبرنامج إجتماع المائدة المستديرة للتوافق حول برنامج الإصلاح الإقتصادي في السودان التي أعدها الدكتور صديق أمبدة في المدين المتوسط وطويل الأجل. تدعو التوصيات لتبني إستراتيجية شاملة لتخفيف حدة الفقر والإصلاح المؤسسي لمؤسسات الدولة والتي شملت (أ) الإصلاح المؤسسي (ب) إزالة العوائق الهيكلية المكبلة للأنشطة الإقتصادية (ج) التركيز على تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

1-مقترحات بشأن هيكله القطاع الزراعي

1. هيكله وزارات القطاع الزراعي لتكون وزارة واحدة تشمل الزراعة والثروة الحيوانية والري والغابات والموارد الطبيعية والأغذية والتنمية الريفية ومراجعة الهياكل الداخلية للوزارة الجديدة.
2. إكمال هيكله القطاع الزراعي على مستوى الولايات لتكون هناك وزارة واحدة بكل ولاية.
3. إعادة مراجعة النهضة الزراعية لتوافق الهيكله الجديدة المقترحة والمتغيرات الإقليمية وخاصة البرنامج الشامل للتنمية الإقتصادية في أفريقيا (CAADB) وعمل الترتيبات المطلوبة لتتكامل الاستراتيجيات والسياسات والبرامج مع العمل التنفيذي.
4. تقوية الربط الرأسي بين الوزارات الولائية والوزارة الإتحادية عبر هيكل تنظيمي واضح.
5. تقوية الربط الأفقي بين الولايات بإحداث آليات للنظم الزراعية المتشابهة: المطرية والمروية

2-مقترحات في مجال الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الزراعية

- العمل على ابتداء آليات واقعية لتوصيل وتطبيق الإستراتيجيات والسياسات بعد مراجعتها وإشراك كل المساهمين وأصحاب الشأن في ذلك.
- مراجعة هيكله القطاع الزراعي الإتحادي والولائي بما يكفل تطبيق الإستراتيجيات والسياسات ويحقق الأهداف بالصورة المطلوبة.

3-مقترحات لتحسين أداء التمويل الزراعي

- ترسخت القناعة بأن الإعتماد على التمويل الحكومي غير كاف ولا بد من بذل جهود لتوفير التمويل المطلوب حسب الحجم والميقات. هناك فرص تمويل عبر مؤسسات التمويل الخارجية (العربية والإسلامية والأفريقية) يمكن استقطابها وهناك فرص للتمويل الداخلي غير الحكومي في شكل شراكات.
- الإستفادة من الفرص المتاحة والسياسات المشجعة للتمويل الأصغر والمتناهي الصغر وذلك بالعمل على رفع وعي صغار المنتجين والعمل على ترتيبهم في مجموعات والإيفاء بمطلوبات التمويل.

- تحرير سعر الصرف للمدخلات الزراعية للإستيراد بواسطة الدولة أو القطاع الخاص.
- توفير السيولة اللازمه للجهاز المصرفي ليقوم بتمويل المنتجين الذين يرغبون في شراء المدخلات الراسماليه والمستهلكة التي يقوم باستيرادها القطاع الخاص.
- خروج الجهاز المصرفي من توفير المدخلات الزراعية وحصص دوره علي التمويل.
- إزالة التشوهات في مجال السياسات المالية تجاه الزراعة.
- تشجيع الصادرات الزراعية وإعادة تنظيم الضوابط الخاصة بها.

4-مقترحات بخصوص البنية التحتية الخاصة بتنمية الزراعة

- إعطاء أولوية للإستفادة من مشروعات الري الكبرى التي نفذت والتي يجري تنفيذها بوضع الخطط المطلوبة للعمل والشروع في التنفيذ.
- إكمال النظرة التنموية للبنية التحتية الخاصة بالزراعة واستكمال تنفيذ المشروعات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة والإنتاج الحيواني والتصنيع و التنمية الريفية.
- مراجعة سياسات وأولويات انتشار الشبكة القومية للكهرباء وإعطاء أولوية للقطاع الزراعي الإنتاجي وتصويب سياسات وإدارة الكهرباء لفائدة الإنتاج الزراعي.
- إعطاء أولوية لتوسيع مواعين التخزين خاصة صوامع تخزين الغلال على المستويات المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي.

5-مقترحات لإصلاحات في مجال الأرض وحيازتها

- تطبيق القوانين والمراسيم الرئاسية الخاصة بمنع تحويل الأراضي الزراعية لسكنية.
- معالجة وتقنين مبادرات استخدام الأرض الزراعية كضمان للتمويل الزراعي والإستمرار في تطبيقها.

6-مقترحات لتعظيم الإستفادة من المياه المتوفرة :

- الإستفادة من المساحات المرويه الجديدة التي يمكن إضافتها بعد قيام سدي سنيت ونهر عطبرة وبعد تعليه خزان الرصيرص والتي تقدر بنحو 3 مليون فدان. النمط الزراعي القديم لتطوير الزراعة المرويه (نموذج اليزداب) والذي طبق في تنفيذ مشروع الجزيره في 1925 ومشروع حلفا الجديده في 1963 ومشروع السوكي في 1971 ومشروع الرهد في 1977 لم يعد النموذج المناسب والأمثل. يمكن تقسيم المساحات المروية الجديده إلى قطاعات (zones) إنتاجية أستثمارية تقدم للقطاع الخاص المؤسسي لزراعة ذات كفاة عالية في استخدام الموارد تستهدف السوق العالمي وتستخدم تقانات حديثة للحصول على منتجات نباتيه وحيوانيه بقيمه مضافه تلبى حاجة السوق وذات عائد عالي للبلاد.

- الترويج لإستخدام تقانات الري الحديثة التي تتميز بكفاءة عالية في استخدام الماء وتسهم في رفع انتاجية المحاصيل الزراعية وإصدار سياسات مشجعه لتوفيرها.
- إيجاد حلول مبتكرة لعلاقات انتاج عادلة تحقق الأهداف القومية ومصالح المنتجين وتجويد إدارة المشروعات المروية الكبرى لرفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد ومواكبة المتغيرات المحلية والعالمية.
- مراجعة التركيبة والكثافة المحصولية بالمشروعات المروية الكبرى بعد المتغيرات الأخيرة خاصة في مشروع الجزيرة بعد توفر ماء ري مستدام طول العام والعمل على زيادة الكفاءة والعائد من استخدام الماء.
- رصد ومتابعة المياه الجوفية لترشيد استخدامها وذلك بعد زيادة المساحات المزروعة التي تستخدم الأحواض الجوفية خاصة في الولايات الشمالية.

7-مقترحات لتبني التقانات الزراعية الحديثة

- توفير التمويل للبحث العلمي لتوفير حلول لمشاكل الزراعة حسب النظم المختلفة.
- تشجيع مبادرات تبني التقانات الزراعية الحديثة في كل القطاعات الفرعية وربط المنتجين بالأسواق وإصدار سياسات مشجعة.
- مواكبة القوانين والضوابط لتسهيل توفير وتبني التقانات الزراعية الحديثة.
- توفير تمويل خاص بالتقانات الزراعية الحديثة والجديدة عبر سياسات تميز وتشجع استخدام التقانات الحديثة.

8-الإصلاحات المطلوبة لتحسين التسويق الزراعي

- تشجيع مبادرات المنتجين للتجمع في شكل تنظيمات للتسويق الجماعي
- إحداث بورصة للمنتجات الزراعية إسنادا للمنتجين.
- إصدار سياسات واضحة لتشجيع الإنتاج و المنتجين عن طريق شراء منتجاتهم بأسعار مدعومة
- استحداث صناديق تركيز الأسعار.

9- الإصلاحات المطلوبه في مجال الإستثمار الزراعي والقطاع الخاص

1. سياسات مشجعه ومحفزه للقطاع الخاص المؤسسي للتوسع في مساهمته في مجال الزراعة.
2. العمل على إزالة التشوهات في السياسات الإقتصادية والمالية التي تعيق تطبيق نظام إقتصاد السوق وتعرقل مساهمة القطاع الخاص المؤسسي.

3. خروج الدولة من المناشط التجاريه ومن منافسة القطاع الخاص المؤسسي.
4. إعادة النظر في ضوابط مساهمة القطاع الخاص المؤسسي خاصة مواضيع الإغراق والإحتكار.
5. العمل على توفير البنية التحتية المطلوبه للإنتاج من طاقة وطرق ومواعين تخزين ونظم تسويق.
6. تقوية آلية رصد ومتابعة وتقويم أداء المشروعات الإستثمارية للتأكد من التزامها بالخطط المتفق عليها ومساهمتها في الإقتصاد القومي.